المحور الاول
التشريعات الجامعية وجودة التعليم العالي

الاعتراف بالشهادات الجامعية الأجنبية
دراسة في ضوء القانون الدولي الخاص وآليات تعزيز التنافسية العالمية

أ.و.إسماعيل محمود محمد عيسى
كلية القانون / الجامعة المستنصرية

أ.و.طلال ياسين العيسى
جامعة عجلون / المملكة الأردنية الهاشمية

Abstract
The recognition of foreign academic degrees constitutes a fundamental pillar in regulating international academic mobility and ensuring equitable access to educational and professional opportunities across borders. This research examines the legal framework governing the recognition of foreign higher-education qualifications under private international law, emphasizing major international conventions such as the Lisbon Recognition Convention and UNESCO regional agreements. It also explores the domestic legislative mechanisms applied in various states, the challenges arising from diversity in accreditation systems, quality assurance standards, and administrative procedures, and the increasing global dependency on cross-border education. The study proposes a set of mechanisms to enhance global competitiveness, including adopting unified quality assurance standards, expanding bilateral and multilateral recognition agreements, strengthening accreditation systems, and integrating digital verification technologies. The research concludes that a modern, transparent, and internationally harmonized recognition system is essential for developing higher-education institutions and enabling states to compete in a rapidly globalizing academic environment.
Keywords: Recognition, Foreign Degrees, Private International Law, UNESCO, Accreditation, Global Competitiveness.

المقدمة:

يشهد العالم المعاصر تحوّلًا بنيويًا عميقًا في أنماط التعليم العالي، فرضته العولمة الرقمية، وتطور تكنولوجيا الاتصالات، واتساع نطاق التعليم العابر للحدود، فضلًا عن التزايد المستمر في حركة الطلبة والباحثين عبر الدول. وقد أسهمت هذه المتغيرات في إعادة تشكيل مفهوم المؤسسة التعليمية وحدودها، فلم تعد الجامعات محصورة داخل أقاليمها الوطنية، بل أصبحت جزءًا من منظومة عالمية مترابطة تتبادل البرامج والمعارف والمناهج. وفي خضم هذا المشهد المتسارع، برز الاعتراف بالشهادات الجامعية الأجنبية بوصفه أحد أهم الأدوات التنظيمية للحراك الأكاديمي الدولي، لأنه يمثّل الإطار القانوني الذي يحدد كيفية تعامل الدولة مع المؤهلات العلمية الصادرة عن مؤسسات تعليمية خارج إقليمها.

ويُعد الاعتراف بالشهادات واحدًا من الموضوعات المركزية في نطاق القانون الدولي الخاص، بالنظر إلى صلته المباشرة بقضايا تنازع القوانين، وتنازع الاختصاص، والعلاقات القانونية ذات الطابع الدولي. كما أنه يشكل محورًا مؤثرًا في سياسات التنمية الوطنية، لما يرتبط به من ملفات حيوية مثل تنظيم سوق العمل، وضبط المهن، وتعزيز الكفاءة المهنية، ودعم البحث العلمي، وتطوير برامج الاعتماد وضمان الجودة. وكلما ازدادت حركة الأفراد عبر الحدود، ازداد الضغط على الأنظمة القانونية لإيجاد قواعد واضحة وفعّالة تنظم الاعتراف بالمؤهلات الأكاديمية.

ومع تنامي الحاجة إلى كفاءات عالمية قادرة على الاندماج في سوق عمل متحوّل، وتزايد اعتماد الدول على التعليم العابر للحدود (TNE) كأداة استراتيجية للتنمية، باتت الأنظمة التقليدية للاعتراف بالشهادات عاجزة عن مواكبة هذا التطور. إذ ما تزال كثير من الدول تعمل بآليات بيروقراطية قديمة، أو بمعايير غير موحدة، أو بنظم تحقق غير رقمية، الأمر الذي يخلق فجوة بين الواقع العالمي ومتطلبات الممارسة الوطنية. وهو ما يفرض ضرورة مراجعة هذه المنظومة مراجعة دقيقة وشاملة، تستند إلى التجارب الدولية الناجحة، وإلى المعايير الحديثة في الجودة والاعتماد، وإلى أدوات التحقق الرقمي، بما يضمن تحقيق توازن بين حماية السيادة التعليمية للدولة، وتعزيز التنافسية العالمية لمؤسساتها الأكاديمية.

أسباب اختيار البحث:

١. الأهمية القانونية المرتبطة بتطبيق أحكام القانون الدولي الخاص على مسألة الاعتراف بالشهادات.
٢. الأهمية العملية في حياة الطلبة والباحثين وسوق العمل والمؤسسات التعليمية.

٣. تنامي التعليم العابر للحدود وظهور الجامعات الدولية والفروع العالمية.
٤. تعدد الاتفاقيات الدولية وتباين الأنظمة الوطنية مما يستدعي دراسة مقارنة جادة.
٥. الحاجة الوطنية في الدول العربية—خصوصًا العراق—إلى تطوير منظومة الاعتراف بما ينسجم مع معايير التنافسية العالمية.
٦. قلة البحوث القانونية المتخصصة في هذا المجال مقارنة بأهميته.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى يوفر الإطار القانوني الدولي والوطني منظومة فعّالة للاعتراف بالشهادات الجامعية الأجنبية، وما هي الآليات التي يمكن أن تحقق التنافسية العالمية في هذا المجال؟

منهجية البحث:

اعتمد البحث على عدة مناهج علمية:

١. المنهج الوصفي التحليلي: لتحليل المفاهيم القانونية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
٢. المنهج المقارن: لمقارنة التشريعات الوطنية المختلفة.
٣. منهج التحليل النقدي: لبيان أوجه القصور في منظومات الاعتراف.
٤. المنهج الاستقرائي: في دراسة المشكلات العملية والاتجاهات الحديثة في الاعتراف الأكاديمي الدولي.

خطة البحث:

المبحث الأول: الإطار القانوني للاعتراف بالشهادات الجامعية الأجنبية
المطلب الأول: الأساس القانوني الدولي للاعتراف بالمؤهلات الأكاديمية
المطلب الثاني: التنظيم القانوني الوطني للاعتراف بالشهادات

المبحث الثاني: التحديات وآليات تعزيز التنافسية العالمية في الاعتراف بالشهادات
المطلب الأول: التحديات القانونية والإجرائية
المطلب الثاني: التنظيم القانوني الوطني للاعتراف بالشهادات.

المبحث الأول: الإطار القانوني للاعتراف بالشهادات الجامعية الأجنبية

يعد الإطار القانوني المنظّم للاعتراف بالشهادات الجامعية الأجنبية حجر الأساس في بناء منظومة تعليمية منفتحة وفعّالة، قادرة على مواكبة تطورات التعليم العالي العالمي. فمع اتساع نطاق التعاون الأكاديمي بين الدول، وتزايد انتقال الطلبة والباحثين عبر الحدود، أصبحت الحاجة ملحّة لوضع قواعد قانونية واضحة تحدد أسس الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية، وتضبط العلاقة بين الأنظمة التعليمية المختلفة. ولا يتوقف دور هذا الإطار عند الجوانب الإجرائية البحتة، بل

يمتد ليعكس فلسفة الدولة في تنظيم التعليم، وضمان الجودة، وحماية المصلحة العامة، وتعزيز التنافسية الدولية لجامعاتها.
وتبرز أهمية هذا المبحث في كونه يمثّل المدخل الأساس لفهم المنظومة الدولية والوطنية للاعتراف، إذ يتناول الأساس القانوني الذي تستند إليه الدول في تعاملها مع الشهادات الصادرة خارج إقليمها، سواء من خلال الاتفاقيات متعددة الأطراف، أو الاتفاقيات الثنائية، أو التشريعات الوطنية. كما يكشف هذا الإطار عن مدى انسجام القواعد الوطنية مع الاتجاهات العالمية الحديثة التي تسعى إلى تبسيط إجراءات الاعتراف، وتعزيز الثقة المتبادلة بين الأنظمة التعليمية، وتبنّي معايير جودة ومؤشرات اعتماد موحدة.
ومن ثم، فإن دراسة الإطار القانوني للاعتراف بالشهادات تمثل خطوة جوهرية لإدراك طبيعة الالتزامات الدولية المفروضة على الدول، وحدود سيادتها في تنظيم سياساتها التعليمية، والحدود الفاصلة بين اعتبارات المصلحة الوطنية ومتطلبات الانفتاح الأكاديمي العالمي.

المطلب الأول: الأساس القانوني الدولي للاعتراف بالمؤهلات الأكاديمية

يمثل الأساس القانوني الدولي للاعتراف بالمؤهلات الأكاديمية الإطار المنظم للعلاقات التعليمية بين الدول، ويعد الركيزة التي تستند إليها جهود توحيد المعايير وتسهيل حركة الطلبة والباحثين عبر الحدود. وقد أسهمت الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف، والاتفاقيات الإقليمية التي ترعاها اليونسكو، فضلًا عن الاتفاقيات الثنائية، في وضع قواعد مشتركة تهدف إلى تعزيز الثقة المتبادلة بين الأنظمة التعليمية وضمان الاعتراف العادل بالمؤهلات الأجنبية. ومن خلال هذا الإطار تتحدد التزامات الدول وآليات التعاون الدولي في مجال الاعتراف بالشهادات، مما يجعله عنصرًا محوريًا في تطوير السياسات التعليمية المعاصرة.

أولًا: اتفاقية لشبونة لعام ١٩٩٧.

تُعد اتفاقية لشبونة لعام ١٩٩٧ أحد أهم الصكوك القانونية الدولية المعنية بالاعتراف بالمؤهلات الأكاديمية، وقد مثلت إطارًا حديثًا لتنظيم حركة الطلبة والخريجين داخل الفضاء الأوروبي وخارجه. وجاءت هذه الاتفاقية نتيجة تعاون بين مجلس أوروبا واليونسكو بهدف وضع قواعد موحدة تُبسِّط إجراءات الاعتراف، وتُعزز الثقة المتبادلة بين الأنظمة التعليمية المختلفة، وتضمن معاملة عادلة وشفافة للمتقدمين للاعتراف بشهاداتهم. وقد أسهمت الاتفاقية في إرساء مبادئ قانونية جديدة، مثل حق طالب الاعتراف في الحصول على قرار معلل، واعتماد مبدأ المعادلة الوظيفية بدلًا من التطابق الشكلي، مما جعلها نموذجًا عالميًا في مجال الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية.[1] وتمتاز بالآتي:

١. اعتبار الاعتراف حقًا مكتسبًا للطالب ما لم توجد أسباب أكاديمية جوهرية للرفض.
٢. تقليل الإجراءات وتبسيطها وتقليص المدد الزمنية.
٣. إلزام الدول بتأسيس مراكز ENIC/NARIC للمعلومات الأكاديمية.
٤. تبنّي مبدأ المعادلة الوظيفية للمؤهلات بدلًا من التطابق الحرفي.

وقد أثرت الاتفاقية عالميًا، إذ أصبحت نموذجًا لكثير من الدول العربية في تحديث أنظمة الاعتراف[2].

ثانيًا: الاتفاقيات الإقليمية لليونسكو.

سعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) منذ سبعينيات القرن الماضي إلى وضع أطر قانونية إقليمية تهدف إلى تنظيم الاعتراف المتبادل بالمؤهلات الأكاديمية بين الدول، وذلك استجابةً لتزايد حركة الطلبة والباحثين عبر المناطق الجغرافية المختلفة. وقد شكّلت هذه الاتفاقيات خطوة محورية نحو تعزيز التكامل التعليمي وتحسين آليات الثقة بين الأنظمة التعليمية، من خلال وضع قواعد مشتركة تسهّل عملية الاعتراف بالشهادات، وتحدّ من الفوارق الإجرائية بين الدول. وتشمل هذه الاتفاقيات الإقليمية: الاتفاقية العربية لعام ١٩٧٨، والاتفاقية الإفريقية لعام ١٩٨١، والاتفاقية الآسيوية لعام ١٩٨٣، واتفاقية أمريكا اللاتينية، وصولًا إلى الاتفاقية العالمية الحديثة لعام ٢٠١٩ التي تمثل أول إطار قانوني دولي شامل للاعتراف بالمؤهلات الأكاديمية على المستوى العالمي.[3] تهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز الثقة المتبادلة بين الأنظمة التعليمية، ووضع معايير لحركة الطلبة والبحث العلمي.

ثالثًا: الاتفاقيات الثنائية.

الى جانب الاتفاقيات متعددة الأطراف، تلجأ الدول إلى إبرام اتفاقيات ثنائية لتنظيم الاعتراف المتبادل بالمؤهلات الأكاديمية بما يتلاءم مع خصوصية علاقاتها التعليمية. وتأتي أهمية هذه الاتفاقيات من قدرتها على معالجة الحالات العملية التي قد لا تغطيها الاتفاقيات الدولية العامة، فضلًا عن مرونتها في تحديد شروط الاعتراف وآلياته بما يتناسب مع اختلاف الأنظمة التعليمية بين دولتين بعينهما. كما تتيح هذه الاتفاقيات للدول تطوير نماذج تعاون أوسع نطاقًا، سواء في توحيد البرامج الدراسية أو اعتماد المؤهلات المهنية أو تنظيم التبادل الأكاديمي، مما يجعلها أداة فعّالة لتجاوز الفجوات التي تنشأ عن تباين المعايير الوطنية في مجال الاعتراف بالشهادات.[4]

رابعًا: دور المنظمات الدولية في الاعتراف.

لا يقتصر تنظيم الاعتراف بالمؤهلات الأكاديمية على الاتفاقيات الدولية فحسب، بل تلعب المنظمات الدولية دورًا محوريًا في بلورة المعايير العالمية للجودة والاعتماد، وفي دعم الدول لبناء أنظمة فعّالة للاعتراف بالشهادات الأجنبية. وقد أسهمت هذه المنظمات، من خلال إصداراتها الفنية وتوصياتها المهنية وبرامجها الداعمة، في وضع أطر مشتركة تُسهم في تعزيز الثقة بين الأنظمة التعليمية، وتطوير آليات التقييم والاعتماد، وتيسير التعليم العابر للحدود. ومن أبرز هذه المنظمات الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودةINQAAHE ، والمنظمة الدولية للمعاييرISO ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD ، وكل منها قدّم إسهامات نوعية في تحديث السياسات التعليمية، ورفع قدرة الدول على التعامل مع تحديات الاعتراف الأكاديمي. (5)

المطلب الثاني: التنظيم القانوني الوطني للاعتراف بالشهادات.

يُعد التنظيم القانوني الوطني للاعتراف بالشهادات الركيزة الأساسية التي تستند إليها الدولة في تقييم المؤهلات الأكاديمية الصادرة من الخارج، إذ يحدد هذا التنظيم الجهة المختصة بالاعتراف، والمعايير المتّبعة، وآليات التحقق من صحة الشهادات، إضافة إلى الإجراءات الواجب اتباعها لإصدار قرار المعادلة. وتختلف هذه الأطر القانونية من دولة إلى أخرى تبعًا لاختلاف فلسفاتها التعليمية ودرجات انفتاحها على الأنظمة الأجنبية، إلا أنها تشترك جميعًا في هدف واحد هو ضمان جودة المؤهلات المعترف بها وحماية المصلحة العامة. ويكتسب هذا التنظيم أهمية خاصة في ظل التوسع الكبير في التعليم العابر للحدود، مما يجعل تطوير التشريعات الوطنية وتحديث إجراءات الاعتراف ضرورة ملحّة لضمان الانسجام مع المعايير الدولية المعاصرة.(6)

أولًا: التشريعات الوطنية.

تمثل التشريعات الوطنية الأساس القانوني الذي تنطلق منه الدولة في تنظيم الاعتراف بالشهادات الجامعية الأجنبية، إذ تحدد هذه التشريعات الإطار المؤسسي والموضوعي لعملية الاعتراف، وتبيّن الجهات المختصة، والمعايير الواجب توافرها، والضوابط الإجرائية التي يجب اتباعها قبل إصدار قرار المعادلة، ويختلف مدى تطور هذه التشريعات من دولة إلى أخرى بحسب فلسفتها التعليمية ودرجة انفتاحها على الأنظمة الخارجية، إلا أنها تشترك جميعًا في السعي إلى حماية جودة التعليم، وضمان أن تكون الشهادات الأجنبية المعترف بها متوافقة مع المعايير الوطنية. كما تكتسب هذه التشريعات أهمية متزايدة في ظل النمو الملحوظ

للتعليم العابر للحدود، مما يستدعي تحديثًا مستمرًا لأحكامها لتتلاءم مع المعايير الدولية وتعقيدات الواقع الأكاديمي الحديث. (7)

ثانيًا: هيئات الاعتماد والجودة.

تشكّل هيئات الاعتماد والجودة أحد أهم المرتكزات في منظومة الاعتراف بالشهادات الجامعية الأجنبية، إذ باتت معظم الدول تعتمد على هذه الهيئات لتقييم الجامعات والبرامج الأكاديمية الأجنبية قبل منح الاعتراف الرسمي بمؤهلاتها. ويُعد وجود نظام اعتماد فعّال ومتكامل ضمانة أساسية لموثوقية الشهادات، حيث يُسهم في التأكد من التزام المؤسسات التعليمية بمعايير الجودة الأكاديمية، والحوكمة، والمناهج، والمخرجات التعليمية. وقد تطوّر دور هذه الهيئات في العقود الأخيرة ليصبح شرطًا رئيسًا للاعتراف، بل إن كثيرًا من الدول لا تعترف بأي شهادة أجنبية ما لم تكن المؤسسة المانحة حاصلة على اعتماد وطني أو دولي معتمد، مما يجعل الاعتماد عنصرًا جوهريًا في تعزيز الثقة الدولية بين الأنظمة التعليمية. (8)

تعتمد معظم الدول على هيئات أو جمعيات اعتماد مستقلة أو شبه مستقلة لتقييم الجامعات الأجنبية قبل الاعتراف بشهاداتها. وقد أصبحت الجودة والاعتماد شرطًا رئيسًا للاعتراف.

ثالثًا: اللجان العلمية للمعادلة.

تُعد اللجان العلمية للمعادلة الركيزة التنفيذية الأهم داخل منظومة الاعتراف الوطني بالشهادات الأجنبية، إذ تناط بها المسؤولية الفنية المتخصصة في تقييم البرامج التعليمية والمناهج الدراسية الصادرة عن الجامعات خارج الدولة. وتضطلع هذه اللجان بدور محوري في ضمان جودة المؤهلات المعترف بها، من خلال إجراء مقارنة موضوعية بين الساعات الدراسية، والمحتوى الأكاديمي، والمخرجات التعليمية، فضلًا عن التحقق من متطلبات التدريب العملي في التخصصات المهنية. وتمثل هذه اللجان صمام أمان يحول دون إدخال مؤهلات غير مكافئة للمعايير الوطنية، كما تُسهم في تعزيز الثقة بالمخرجات التعليمية عبر قرارات علمية موضوعية تعتمد على خبرة المتخصصين والمعايير الدولية المعاصرة. (9)

رابعًا: الرقمنة في أنظمة الاعتراف.

أصبحت الرقمنة عنصرًا أساسيًا في تطوير منظومات الاعتراف بالشهادات الأجنبية، في ظل التوسع المتزايد في استخدام التكنولوجيا الحديثة لضمان دقة التحقق وسرعة الإجراءات. وقد تبنّت العديد من الدول أنظمة إلكترونية متقدمة لتحسين عمليات الاعتراف، مثل تقنيات **البلوك تشين**، وقواعد بيانات الجامعات

العالمية، ومنصات الشهادات الرقمية، الأمر الذي ساعد في الحد من مخاطر التزوير، ورفع مستوى الشفافية، وتقليل الزمن المستغرق لإصدار قرارات المعادلة. وتمثل الرقمنة اليوم خطوة محورية في بناء منظومة اعتراف حديثة تتوافق مع متطلبات العولمة الأكاديمية، وتعكس قدرة الدول على تبنّي الحلول التقنية الأكثر تطورًا في إدارة التعليم العالي.(10)

المبحث الثاني: التحديات وآليات تعزيز التنافسية العالمية

على الرغم من التطور الملحوظ في الإطارين الدولي والوطني للاعتراف بالمؤهلات الأكاديمية، ما تزال منظومة الاعتراف تواجه جملة من التحديات القانونية والإجرائية التي تؤثر بشكل مباشر في كفاءة أداء هذه المنظومة وموثوقيتها. وتزداد هذه التحديات تعقيدًا مع تنامي حركة الطلبة عبر الحدود، وتعدد أنماط التعليم العالي، وظهور مؤسسات وبرامج تعليمية غير تقليدية، الأمر الذي يجعل الحاجة إلى معالجة هذه الإشكالات ضرورة ملحّة لضمان عدالة الاعتراف وجودته.

ولا تقف أهمية هذا المبحث عند تشخيص التحديات فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى البحث في أبرز الآليات التي يمكن أن تُسهم في تعزيز التنافسية العالمية لأنظمة الاعتراف، بما في ذلك اعتماد معايير الجودة الدولية، وتوسيع الشراكات والاتفاقيات بين الدول، وتطوير البنى المؤسسية الوطنية، فضلًا عن الاستفادة من التقنيات الحديثة في التحقق والمتابعة. فالتنافسية العالمية في مجال الاعتراف بالشهادات لم تعد خيارًا، بل أصبحت شرطًا أساسيًا لارتقاء التعليم العالي وتحقيق التكامل الأكاديمي الدولي.

المطلب الأول: التحديات القانونية والإجرائية

تواجه منظومة الاعتراف بالشهادات الجامعية الأجنبية مجموعة من التحديات القانونية والإجرائية التي تُضعف قدرتها على تحقيق العدالة والشفافية والسرعة المطلوبة في معالجة طلبات الاعتراف. وتعود هذه التحديات غالبًا إلى تباين الأطر القانونية بين الدول، واختلاف معايير الجودة والاعتماد، فضلًا عن الإجراءات البيروقراطية المعقدة التي ما تزال تُشكل عائقًا أمام الطلبة والمؤسسات التعليمية. كما تسهم ظواهر أخرى، مثل صعوبة التحقق من صحة الشهادات وانتشار التعليم غير النظامي، في تعميق هذه الإشكالات، الأمر الذي يجعل معالجة هذه التحديات ضرورة أساسية لتعزيز كفاءة أنظمة الاعتراف ومواءمتها مع المتغيرات العالمية المتسارعة. وبالإمكان إجمال تلك التحديات بالآتي:

أولًا: اختلاف معايير الجودة بين الدول.

يُعد اختلاف معايير الجودة والاعتماد بين الأنظمة التعليمية من أبرز التحديات التي تواجه الاعتراف بالشهادات الجامعية الأجنبية، حيث تتباين الدول بشكل كبير في فلسفتها التعليمية، ومتطلباتها الأكاديمية، ومقاييس ضمان الجودة لديها، ويؤدي هذا التفاوت إلى فجوة واضحة في تقييم البرامج الدراسية، سواء من حيث عدد الساعات المعتمدة، أو طرق التقويم، أو طبيعة المقررات الأساسية والاختيارية، مما يجعل عملية الاعتراف أكثر تعقيدًا ويستدعي مقارنات دقيقة لضمان تكافؤ المستويات الأكاديمية.[11]

ثانيًا: الإجراءات البيروقراطية.

تُشكل الإجراءات البيروقراطية المعقدة وضعف الشفافية في آليات الاعتراف بالشهادات الأجنبية عائقًا جوهريًا أمام تحقيق نظام فعال وسريع للمعادلة، إذ ما تزال العديد من الدول تعتمد إجراءات طويلة ومتعددة المراحل، تتطلب تقديم مستندات كثيرة، وتفتقر إلى وضوح المعايير أو نشرها بشكل معلن، مما يفتح المجال لاجتهادات فردية أو تفاوت في القرارات، ويُفضي هذا التعقيد إلى إطالة أمد البت في طلبات الاعتراف، ويؤثر سلبًا في ثقة الطلبة والمؤسسات بعملية المعادلة، الأمر الذي يجعل تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية خطوة أساسية لضمان عدالة النظام وفعاليته.[12]

ثالثًا: التحقق من صحة الشهادات.

يُعد التحقق من صحة الشهادات أحد أهم التحديات التي تواجه منظومة الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية، نظرًا لتزايد انتشار الشهادات المزورة أو الصادرة من مؤسسات تعليمية غير معترف بها أو غير خاضعة لمعايير الجودة. وتواجه الجهات المختصة صعوبات حقيقية في التواصل مع بعض الجامعات، أو في الحصول على بيانات موثوقة حول البرامج الدراسية، مما يطيل فترة البت في طلبات الاعتراف ويزيد من احتمالات الخطأ أو الشك في مصداقية الوثائق المقدمة. ولهذا أصبح التحقق الدقيق والفعال شرطًا لا غنى عنه لضمان سلامة عملية الاعتراف وحماية النظام التعليمي من الاختلالات.[13]

رابعًا: عدم الاتساق في التخصصات المهنية.

تُعد التخصصات المهنية من أكثر المجالات تعقيدًا في منظومة الاعتراف بالشهادات الجامعية الأجنبية، نظرًا لما تتطلبه من مكونات عملية وتطبيقية تختلف جوهريًا من دولة إلى أخرى. فبرامج الطب والهندسة والقانون والصيدلة والتمريض، على سبيل المثال، تعتمد على معايير مهنية واشتراطات تدريبية قد لا تكون متوافقة بين الأنظمة التعليمية المختلفة، مما يجعل تقييم تكافؤ المؤهلات

الأجنبية فيها مسألة دقيقة تتطلب فحصًا معمقًا للمناهج، والتدريب الإكلينيكي أو العملي، ومتطلبات مزاولة المهنة. ويؤدي هذا الاختلاف إلى صعوبات كبيرة في الاعتراف بالشهادات المهنية، ويجعل وضع معايير موحدة أو أطر مقارنة دولية ضرورة ملحة لضمان سلامة المعايير المهنية وجودتها.[14]

المطلب الثاني: الآليات المقترحة لتعزيز التنافسية العالمية

بعد تشخيص التحديات التي تعيق منظومة الاعتراف بالشهادات الجامعية الأجنبية، تبرز الحاجة إلى تبني آليات فعّالة تعزز قدرة الدول على مواكبة التطورات الدولية وتحقيق تنافسية عالمية في مجال التعليم العالي. فالعولمة الأكاديمية والتحول الرقمي وارتفاع معدلات التنقل الدولي للطلبة جعلت من تطوير هذه الآليات أمرًا ضروريًا لضمان جودة الاعتراف وموثوقيته. وتتضمن هذه الآليات اعتماد معايير موحدة للجودة والاعتماد، وتوسيع التعاون الدولي عبر الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، وتحديث البنى المؤسسية الوطنية، إضافة إلى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في التحقق وإدارة البيانات. ويعدّ تفعيل هذه الآليات شرطًا أساسيًا لبناء نظام اعتراف متوازن، قادر على حماية المصلحة الوطنية وفي الوقت نفسه منفتح على المتغيرات العالمية ومتطلبات سوق العمل الدولي.[15]

أولًا: توحيد معايير الجودة

تُعد عملية توحيد معايير الجودة بين الأنظمة التعليمية المختلفة من الخطوات الجوهرية لتعزيز التنافسية العالمية في مجال الاعتراف بالشهادات، إذ إن تنوع معايير التقييم والاعتماد يؤدي إلى تباين كبير في مستوى البرامج الأكاديمية. ومن شأن اعتماد معايير دولية موحدة—مثل معايير الجودة الأوروبيةESG ، وإرشاداتINQAAHE ، ومعيار—ISO 21001 أن يسهم في رفع مستوى الثقة المتبادلة بين الدول وتسهيل حركة الطلبة والباحثين، فضلًا عن تمكين المؤسسات التعليمية من تحسين أدائها وفق مؤشرات عالمية متفق عليها.[16]

ثانيًا: تعزيز الاتفاقيات الدولية.

يمثل توسيع نطاق الاتفاقيات الدولية—سواء الثنائية أو متعددة الأطراف—وسيلة فعّالة لتحسين نظام الاعتراف بالشهادات عبر بناء جسور تعاون ثابتة بين الدول. إذ تتيح هذه الاتفاقيات وضع قواعد مشتركة للاعتراف المتبادل، وتخفيف الأعباء الإدارية، وتوفير وضوح أكبر في المعايير والإجراءات. كما تسهم في تقليل الفجوة بين الأنظمة التعليمية، وتعزز قدرة المؤسسات الأكاديمية على الاندماج في المشهد العالمي المتغير.[17]

ثالثًا: دعم التعليم العابر للحدود.

أصبح التعليم العابر للحدود من أبرز أدوات تطوير التعليم العالي وتعزيز التنافسية الدولية، لما يوفره من برامج مشتركة وشهادات مزدوجة وفروع دولية للجامعات الكبرى. ويسهم هذا النوع من التعليم في نقل الخبرة الأكاديمية، وتوطين المعرفة، وتقريب الفوارق بين الأنظمة التعليمية، مما يسهل عملية الاعتراف بالشهادات لاحقًا. كما يُعد TNE وسيلة مهمة لتقليل تكاليف الدراسة خارج البلاد وفي الوقت نفسه ضمان جودة البرامج وفق معايير دولية.(18)

رابعًا: الرقمنة والتحقق الإلكتروني.

أصبح الاعتماد على الحلول الرقمية في التحقق من صحة الشهادات جزءًا أساسيًا من عملية الاعتراف الحديثة، حيث توفر تقنيات مثل البلوك تشين وأنظمة الشهادات الرقمية مستوى عاليًا من الدقة والشفافية. وتُسهم الرقمنة في تقليل معدلات التزوير، وتسريع إجراءات الاعتراف، وضمان التواصل المباشر بين الجهات الأكاديمية حول العالم. ومن شأن هذا التحول الرقمي أن يعزز موثوقية منظومة الاعتراف ويجعلها أكثر انسجامًا مع التحولات العالمية في التعليم.(19)

الخاتمة والتوصيات

خَلُص هذا البحث إلى أن الاعتراف بالشهادات الجامعية الأجنبية يُعدّ أحد المرتكزات الأساسية في تنظيم التعليم العالي وتطويره، لما له من تأثير مباشر في حركة الطلبة والباحثين، وسوق العمل، والاعتماد الأكاديمي، والتعاون الدولي. وقد بيّنت الدراسة أن الإطار القانوني الدولي—وخاصة اتفاقية لشبونة لعام ١٩٩٧ والاتفاقيات الإقليمية لليونسكو—أرسى مبادئ مهمة هدفت إلى توحيد المعايير وتسهيل إجراءات الاعتراف، في حين أسهمت الاتفاقيات الثنائية والمنظمات الدولية في تطوير آليات أكثر مرونة ومواءمة بين الأنظمة التعليمية المختلفة.

وعلى الصعيد الوطني، أوضحت الدراسة أن فعالية منظومة الاعتراف تعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة التشريعات الداخلية، ومدى تنظيمها للمعايير والإجراءات، ودور هيئات الاعتماد والجودة، واللجان العلمية، وأن التحديات التي تواجه منظومة الاعتراف—مثل اختلاف معايير الجودة، والبيروقراطية، وصعوبة التحقق من الوثائق، وعدم الاتساق في التخصصات المهنية—ما تزال تؤثر بشكل واضح في كفاءة نظام الاعتراف وموثوقيته.

كما توصل البحث إلى أن تحقيق التنافسية العالمية في مجال الاعتراف يتطلب تطوير آليات عصرية تشمل: توحيد معايير الجودة وفق نماذج دولية رصينة، وتوسيع الاتفاقيات الدولية، ودعم التعليم العابر للحدود، وتعزيز الرقمنة في عمليات التحقق والاعتماد. وتُعد هذه الآليات ضرورة ملحّة لضمان انسجام

الأنظمة الوطنية مع المتغيرات العالمية، وتمكين الدول من بناء أنظمة اعتراف أكثر كفاءة وشفافية وموثوقية.

وفي ضوء ما سبق، يوصي البحث بما يأتي:

١. **تحديث التشريعات الوطنية بما يواكب الاتفاقيات الدولية ومعايير الجودة العالمية.**
٢. **تعزيز دور هيئات الاعتماد والجودة في التحقق من المؤسسات الأجنبية قبل الاعتراف بمؤهلاتها.**
٣. **تسريع إجراءات الاعتراف من خلال التحول الرقمي وتبسيط المسارات الإدارية.**
٤. **توسيع التعاون الدولي عبر اتفاقيات متعددة الأطراف واتفاقيات ثنائية أكثر تفصيلًا.**
٥. **وضع إطار وطني موحد للمخرجات التعليمية يسهّل إجراء المقارنات بين الأنظمة المختلفة.**
٦. **اعتماد نظام تحقق إلكتروني موحد للحد من التزوير وتدقيق الوثائق الأكاديمية.**

وبذلك، يتضح أن الاعتراف بالشهادات الأجنبية ليس مجرد إجراء إداري، بل هو منظومة قانونية وفنية متكاملة، تتطلب تنسيقًا دقيقًا بين التشريعات الوطنية والمعايير الدولية، لضمان بناء بيئة تعليمية قادرة على المنافسة والاندماج الفاعل في المشهد الأكاديمي العالمي.

الهوامش(Endnotes)

(١) ينظر: [19] Council of Europe & UNESCO, *Convention on the Recognition of Qualifications concerning Higher Education in the European Region (Lisbon Recognition Convention)*, 1997.

(٢) ينظر: Council of Europe & UNESCO. *Lisbon Recognition Convention*, 1997، UNESCO. *Regional Recognition Conventions*. Altbach, Philip. *Globalization and Higher Education*, 2012، OECD *Enhancing Quality in Higher Education*, 2018

(٣) ينظر: UNESCO, *Regional Recognition Conventions*, 1978–2019.

(٤) ينظر: Altbach, Philip, Globalization and Higher Education, 2012.

(٥) ينظر: INQAAHE, Guidelines of Good Practice in Quality Assurance, 2016 (1)؛ ISO, ISO 21001: Educational Organizations, 2018؛ OECD, Enhancing Quality in Higher Education, 2018.

(٦) ينظر: OECD, *Enhancing Quality in Higher Education*, 2018 (1)؛ Altbach, Philip, *Globalization and Higher Education*, 2012.

(٧) ينظر: OECD, Enhancing Quality in Higher Education, 2018 (1)؛ UNESCO, Global Recognition Report, 2019.

(٨) ينظر: INQAAHE, *Guidelines of Good Practice in Quality Assurance*, 2016؛ ISO, *ISO 21001: Educational Organizations*, 2018

(٩) ينظر: OECD, Enhancing Quality in Higher Education, 2018 (1)؛ UNESCO, Global Recognition Report, 2019.

(١٠) ينظر: Blockchain Council, Educational Credential Verification Report, 2022؛ OECD, Cross-Border Education Report, 2020
(١١) ينظر: World Bank, Cross-Border Education Report, 2020
(١٢) ينظر: OECD, Enhancing Quality in Higher Education, 2018 .
(١٣) ينظر: UNESCO, *Global Recognition Report*, 2019.
(١٤) [14] ينظر: OECD, Cross-Border Education Report, 2020.
(١٥) [15] ينظر: (1) INQAAHE, Guidelines of Good Practice in Quality Assurance, 2016؛ OECD, Enhancing Quality in Higher Education, 2018 .
(١٦) [16] ينظر: INQAAHE, *Guidelines of Good Practice in Quality Assurance*, 2016؛ ISO, *ISO 21001: Educational Organizations*, 2018
(١٧) [17] ينظر: UNESCO, Regional Recognition Conventions, 1978–2019.
(١٨) [18] ينظر: OECD, Cross-Border Education Report, 2020.
(١٩) [ينظر: OECD, Cross-Border Education Report, 2020.

قائمة المصادر والمراجع.

- Altbach, Philip. Globalization and Higher Education. 2012
- Blockchain Council. Educational Credential Verification. 2022
- Council of Europe & UNESCO. Lisbon Recognition Convention. 1997
- INQAAHE. Guidelines of Good Practice. 2016
- ISO. ISO 21001: Educational Organizations. 2018
- OECD. Enhancing Quality in Higher Education. 2018
- UNESCO. Regional Recognition Conventions. Various years
- البنك الدولي. تقرير التعليم العابر للحدود. ٢٠٢٠.
- مصادر تشريعية وطنية عربية في مجال التعليم العالي والاعتراف بالشهادات.